الحكم الجديد وآليات الإدارة الرشيدة

صعدت حركة حماس إلى سدة السلطة التشريعية وبالتالي إلى الحكومة على قاعدة برنامجها الانتخابي الذي سار تحت شعار « الإصلاح والتغيير » ، إلا أن سلوك الحركة بدأ يبرز في محاولة الاستفادة من فوزها الكاسح بالسلطة التشريعية من أجل تمرير بعض المكاسب التي تعود بالنفع على أفراد الحركة بصورة أساسية ، حيث جرى التصادم مع الرئيس عباس على عملية التعيين في الوزارات والأجهزة الأمنية، وجرت محاولة لتذليل هذا التصادم في إطار «اتفاق مكة» ، وكانت الخطوة النوعية التي أقدمت عليها وزارة الداخلية برئاسة الشهيد سعيد صيام عبر تشكيل القوة التنفيذية تعبيراً واضحاً عن رغبة الحركة بالتمسك بالحكم والسلطة واستخدام أدوات القوة في سبيل الحفاظ على استمرارية الحركة بالسلطة .

هذا رغم العديد من الدعوات التي طالبت الحركة بالعودة إلى صفوف المعارضة أو ضبط عمل السلطة التنفيذية عبر إحكام السيطرة على السلطة التشريعية وبلورة آليات من المراقبة والمساءلة بحقها ، أو من خلال الدعوة لتشكيل حكومة واحدة وطنية تلتزم بشروط الرباعية بهدف كسر الحصار المفروض على شعبنا رغم إقرار الجميع بإجحاف هذه الشروط ، لقد رفضت الحركة كل تلك الاقتراحات مؤكدة تمسكها بالسلطة تحت مبرر فوزها بالانتخابات التشريعية الذي اعتبرته تفويضاً لها وأصرت من خلاله على عدم الاستجابة لأية مطالب أو ضغوط محددة .

إلا أن حركة حماس وبعد الحسم العسكري أو « الانقلاب » العسكري لم تقم

بإجراءات منسجمة مع شعار «الإصلاح والتغيير» الذي حققت فوزاً بارزاً في الانتخابات من خلاله في ظل تراكم السخط الشعبي على فساد السلطة التي كانت تقودها حركة فتح وانسداد آفاق التسوية السياسية المبنية على المفاوضات فقط، والتي لم تؤد إلا إلى مضاعفة الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس وإقامة نظام من المعازل والكانتونات داخل الوطن الفلسطيني، كما أن السخط الشعبي اتجه ضد رموز الفساد، الأمر الذي أدى لاحتضان حماس للقطاعات الاجتماعية الفقيرة والمتضررة في ظل ضعف اليسار أو البديل الديمقراطي.

فعلى مستوى التعيين في الوظيفة العمومية لم يتم اتباع آليات من الشفافية عبر الإعلان في الصحف واختيار الشخص المناسب في المكان المناسب بل جرت عملية التوظيف بالاستناد للعضوية أو القرب سياسياً من حركة حماس، ويذكر أنه يعمل الآن تحت إدارة حكومة حركة حماس بالوزارات والأجهزة الأمنية حوالي ٥٠ ألف موظف يتقاضون رواتبهم من حكومة حماس في غزة[1].

وعلى صعيد السلطة القضائية فقد جرى تسييس القضاء عبر السيطرة على مجلس القضاء الأعلى واستبدال كافة الكوادر والقضاة والموظفين بجدد موالين لحركة حماس على قاعدة اعتماد أهل الثقة بدلاً من أهل الكفاءة، ومن خلال تشكيل مجلس العدل الأعلى.

لقد اضطرت نقابة المحامين في غزة بأن تتخذ قراراً بالمرافعة أمام المحاكم التي أصبحت مدارة بالكامل من قبل حركة حماس، بسبب تراكم قضايا الناس والحاجة إلى وجود جهاز قضائي يستطيع أن يحسم الخلافات بين المواطنين والعديد من

(١) شبكة فلسطين الإخبارية PNN - دراسة شاملة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحصار المفروض على غزة بتاريخ ٨/ ١٠/ ٢٠٩.

القضايا المدنية المختلفة ، رغم إدراك النقابة عدم توفر مستوى نوعي مؤهل من الكادر القضائي الجديد والذي هو بحاجة إلى تدريب واكتساب خبرة عبر التجربة .

وبخصوص السلطة التشريعية ، وكما أسلفنا فقد جرت محاولة لتفعيله من خلال آلية التوكيل ، عبر قيام معتقلي حماس في السجون بتوكيل أعضاء من المجلس التشريعي ينتمون لكتلة الإصلاح والتغيير ، وقد اعتبرت العديد من مراكز حقوق الإنسان أن عملية التوكيل غير شرعية ورغم ذلك لم نر أن المجلس التشريعي قام بدوره فيما يتعلق بمساءلة ومحاسبة الوزراء ، كما لم يتبن تشريعات محددة ، باستثناء بعض التشريعات والتي تؤشر لتوجه الحركة باتجاه « أسلمة » المجتمع بعدما تمت عملية السيطرة عليه « الحمسنة » .

نذكر ذلك من خلال قانون العقوبات الذي يتعرض لخصوصية المرأة ويعتمد إجراءات بحقها ويميِّز الرجل عنها وقد تحركت منظمات حقوق الإنسان وقامت كتلة حماس في المجلس التشريعي بسحب مشروع القانون، وقد تمت محاولة تمرير بعض الإجراءات التي تمس وجود منظمات حقوق الإنسان المسجلة كشركات غير ربحية وفق القانون حيث تضمنت الإجراءات العمل على تعديل قانون الشركات ليصبح متطابقاً مع قانون المنظمات الأهلية الأمر الذي سيترتب عليه مزيد من سيطرة السلطة التنفيذية على عمل مراكز حقوق الإنسان علماً بأن تلك المراكز قد رفضت الإجراء المقترح وقامت عبر آليات الضغط والتأثير بالاجتماع مع وزير العدل ولجنة الرقابة وحقوق الإنسان فضلاً عن اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي .

وقد تمكنت من إقناعها بسحب تلك الإجراءات علماً بأن تلك الإجراءات تم إبرازها عبر مرسوم قانون صادر عن وزير الاقتصاد وهو ما يتعارض مع القانون الأساسي ، حيث أن القانون يجب أن يعتمد في إطار السلطة التشريعية تحديدًا ،

ويذكر أن توفيق أوضاع الشركات غير الربحية بما يتطابق مع قانون الجمعيات رقم ١/ ٢٠٠٠ ، كان مطلباً لمنظمات العمل الأهلي ومنها «شبكة المنظمات الأهلية» بهدف اعتماد معايير تستند إلى القانون وإلى فلسفة الإدارة الرشيدة ، إلا أن توجه السلطة التنفيذية من قبل حكومة حمس في غزة لم يكن يستند إلى معايير العمل الأهلي بقدر ما كان يحاول البحث عن مداخل وآليات للسيطرة على مراكز حقوق الإنسان البارزة والتي هي مسجلة كشركات غير ربحية [١].

وبالنتيجة فقد أكدت منظمات حقوق الإنسان بأن كافة التشريعات التي من الممكن قيام المجلس التشريعي باعتمادها تعتبر غير قانونية بعد فترة الانقسام كما أن المراسيم الرئاسية أيضاً تعتبر غير قانونية [٢] ، خاصة إذا أدركنا أن كل من التشريعات أو المراسيم الرئاسية أو تلك التي أبرمت من قبل حكومة د. فياض بالضفة الغربية جاءت بفعل قرارات الفعل وردة الفعل في ظل ارتسام علامة استفهام ضخمة حول شرعية عمل المؤسسة الفلسطينية مع الانقسام الذي أدى إلى تقويض مرتكزات وأسس سيادة القانون والسير ضمن سيطرة الحكم الفئوي سواءً في غزة أو بالضفة الغربية .

وفي ذات السياق فإننا لم نلمس قيام أعضاء المجلس التشريعي بإقرار الموازنة العامة لدى حكومة حماس في غزة أو حتى نقاشها في ظل عدم وضوح مصادر التمويل وآليات الصرف ، صحيح أن هناك حصار وآليات للحصول على التمويل لدى حركة محاربة ومصنَّفة أمريكياً من اللجنة الرباعية في خانة « الإرهاب » وبصورة غير شرعية

(١) مقابلة مع أ. إياد العلمي منسق الوحدة القانونية بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

(٢) ورقة موقف – المركز يتحفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل لانقسام – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – بتاريخ ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٩.

وظالمة ومن حقها توفير الموارد المالية المناسبة لها لضمان بقائها وصمودها واستمراريتها وقد نجحت في تحقيق مقومات الصمود رغم الحصار والعدوان الوحشي الذي قامت به قوات الاحتلال على قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ .

إلا أن الصحيح كذلك يفترض قيام الحكومة بعرض الموازنة بصورة علنية وإجراء عملية نقاش بها إضافة إلى النقاش القانوني والتشريعي بخصوصها وهذا لم يتم الأمر الذي بدد من آلية الوضوح والشفافية فيما يتعلق بالموازنة ، فمن حق المواطن والفاعليات والقوى السياسية أو المجتمعية معرفة كم من الموازنة يصرف على قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والتي تعتبر العناصر الرئيسية في إطار التنمية الاجتماعية والإنسانية ، وكم يصرف لصالح القطاعات الإنتاجية (زراعة ، صناعة ، بنية تحتية)؟ وهل حصة الأمن والنفقات التشغيلية أكبر من الاحتياج أم بمستواها ؟ خاصة إذا أدركنا أن أولوية التنمية يجب أن تتحدد بمعايير وعناصر التنمية البشرية وكذلك الإنتاجية وليس بالعناصر الاستهلاكية[1] .

وفيما يتعلق بالقوة المكلفة بانفاذ القانون والمجسدة بالشرطة فقد لعبت دوراً مهماً في تحقيق الأمن ، إلا أن تحقيق الأمن ليس مربوطاً بالضرورة بتحقيق مبدأ سيادة القانون ، حيث إن حجم الجرعات العنيفة التي مارستها الحركة بحق عناصر وكوادر حركة فتح أثناء وبعد الحسم أو الانقلاب العسكري ، وتطبيقاتها بحق العائلات وبعض المربعات الأمنية التي كانت متمردة خلقت قناعة جماعية بضرورة الانصياع لأوامر الشرطة والقوة المكلفة بإنفاذ القانون .

وقد طالبت منظمات حقوق الإنسان باتباع الإجراءات القانونية للضبط والتوقيف كما طالبت بالسماح لها بالتوكيل من أجل الدفاع عن الذين يتعرضون

(١) من وقائع ورشة عمل نظمت مع مجموعة شبابية منتقاة – معهد دراسات التنمية IDS – بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٩ .

للانتهاك وكذلك السماح بالزيارة .

لقد قامت الشرطة بمنع المظاهرة التي نظمتها حركة فتح في الذكرى الثالثة لاستشهاد الرئيس عرفات حيث جرت المسيرة في ١٢/ ١١/ ٢٠٠٧ ،وقد أدى هذا المنع إلى حدوث احتكاكات أمنية واتهامات متبادلة وبالمحصلة فقد استشهد ٧ أشخاص وجرح ١٥٠ وفي هذا اليوم المثير[١].

ويذكر أن حكومة حماس استمرت بمنع اية مسيرات أو احتفالات بمناسبة وفاة الرئيس عرفات وذلك في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ايضاً ، حتى لو تمت عملية تنظيم النشاط بواسطة غير فتحاوية نقية أي عبر «هيئة العمل الوطني» كما تم مؤخراً ، حيث جرى منعها من تنظيم احتفال في مقر رشاد الشوا الثقافي ، كما تم منع ممثلي ذات الهيئة من عقد مؤتمر صحفي في مؤسسة رامتان للإعلام للإعلان عن استنكارها لقيام حكومة غزة بمنعها من تنظيم الاحتفال ، ويذكر أن هيئة العمل الوطني هي لجنة مشكلة من ممثلين عن قوى م.ت.ف في قطاع غزة[٢].

كما تم قمع صلوات العراء التي نظمتها حركة فتح بعد الحسم أو الانقلاب العسكري كوسيلة احتجاج[٣] ، وفي نفس الوقت جرت عملية استدعاءات

(١) بيان صحفي – مؤسسة الضمير تدين استخدام القوة المميتة من قبل قوات الأمن في غزة ضد المحتفلين بالذكرى الثالثة لرحيل الرئيس أبي عمار بتاريخ ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧.

(٢) مركز الميزان لحقوق الإنسان – الشرطة تمنع عقد مؤتمر صحفي في «رامتان» وتطلق حملة اعتقالات واستدعاءات في قطاع غزة لمنع الاحتفال بذكرى وفاة الرئيس عرفات – «الميزان» و«الضمير» يستنكران تقييد الحريات العامة وحرية التعبير ويطالبان حكومة غزة بضمان احترام القانون وحماية الحريات – بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٠٩.

(٣) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين منع المواطنين من الصلاة في الساحات العامة – بتاريخ ٨/ ٩/ ٢٠٠٧.

واعتقالات كان أحد دوافعها السيطرة على أية قوة كامنة ومستقبلية لحركة فتح وكردة فعل في نفس الوقت على وسائل قمع حركة حماس ، واعتقال كوادرها بالضفة الغربية .

ويذكر أن جل الشرطة ومكوناتها الجديدة هي من عناصر حركة حماس، في الوقت الذي استنكف عناصر الأمن التابعة للسلطة « السابقة » في غزة عن مزاولة المهنة وجلسوا في بيوتهم ، الأمر الذي سهل على حركة حماس استبدالهم ، إلا أن الشرطة لم تفتح باب التوظيف للراغبين معتمدة على آلية الولاء للحركة أكثر من المهنية أو الخبرة الوظيفية، إلا في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٩ وذلك في إطار محاولات استيعاب كافة التشكيلات المسلحة لدى كافة الفصائل في إطار البنية الأمنية الرسمية وذلك في إطار جهد حكومة حماس لتثبيت مبدأ سلاح واحد وسلطة واحدة وضمان عدم الخروج عن دائرة الضبط من أية قوة عسكرية تابعة لحزب أو فصيل ما وذلك في ظل التهدئة غير المعلنة على الحدود مع إسرائيل، وفي سياق يهدف إلى سيطرة الحكومة في غزة على الحالة الأمنية والعسكرية بتفاصيلها المختلفة[1].

(١) حماس : الانتساب للأجهزة الامنية مفتوح للجميع – موقع الكتروني – شبكة الإعلام العربية بتاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٩.